



سياسات الإصلاح المؤسسي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد

العراقي

الباحثة: أفرح فاضل خليل الدجيلي
موظفة في مجلس محافظة بابل

أ. د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يمر العراق اليوم بتحديات كبيرة أدت إلى انتشار الكثير من ظواهر الفساد وبأشكالها المختلفة والتي انعكست بصورة سلبية على الاداء المؤسسي وعلى كفاءة تنفيذ البرامج التنموية في المؤسسات العامة والخاصة، ومن هذه التحديات ضعف مكافحة الفساد وانتشار القيم الاجتماعية والإدارية والسياسية الحاضنة له والحامية والمتسامحة للفساد، فضلاً عن ضعف تطبيق المعايير المهنية في إشغال المناصب وضعف إجراءات تطبيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والجهات المعنية في مكافحة الفساد، وأن تحديد هذه التحديات يتم من خلالها التوجه نحو إصلاح حقيقي لمكافحة الفساد وبلوغ الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في العراق وفق الآليات المقترحة لإتمام عملية الإصلاح المؤسسي، في ظل مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف المؤسسات التي تعنى بالخطط التنموية ومتابعتها وتدني ادائها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وضعف المعرفة في المستجدات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في العراق، ولقد أوصت الباحثة بجملة من التوصيات القضاء على الفساد الإداري والمالي المتفشى في مختلف مفاصل الدولة العراقية من خلال تفعيل دور هيئة النزاهة والقضاء في محاسبة كل من يقدم على الفساد والرشوة من اصغر موظف الى كبار المسؤولين بصورة جدية وشديدة للحد من ظاهرة الفساد في عموم المؤسسات.

Abstract:

Iraq today is going through great challenges that have led to the spread of many corruption phenomena in its various forms, which have negatively impacted institutional performance and the efficiency of implementing development programs in public and private institutions. The weak application of professional standards in filling positions and the weakness of procedures for implementing cooperation and coordination between public institutions and the relevant authorities in the fight against



corruption, and that identifying these challenges through which a real anti-corruption reform is directed and achieving the desired goals for sustainable development in Iraq according to the proposed mechanisms to complete the institutional reform process, in There are a number of conclusions, the most important of which is the weakness of institutions concerned with development plans and their follow-up, their poor performance in achieving sustainable development goals, and the lack of knowledge in the developments that aim to achieve sustainable development in Iraq. Through activating the role of the Integrity and Judiciary Commission in holding each of the Corruption and bribery from the smallest employee to senior officials are seriously and severely dealt with in order to curb the phenomenon of corruption in all institutions, which are the building blocks for the path of sustainable development.

المقدمة:

تبدو قضية النهوض بالواقع الاقتصادي كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في العصر الحديث، وتواجه الحكومة العراقية تحديات كثيرة لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها باعتبارها عاملاً أساسياً في التقدم الاقتصادي، وأن السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات الإصلاح المؤسسي هو غاية ووسيلة، غاية لأنها تحقق الازدهار الاقتصادي والمجتمعي ووسيلة لأنها العامل الضامن لحقوق الأجيال القادمة، لذا يجب أن تكون القرارات والسياسات مبنية على اسس صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار القدرات المؤسسية وانعكاسها على الواقع التنموي الاقتصادي في العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما إن الابتعاد عن سياسات الإصلاح المؤسسي يجعل الطاقات معطلة والموارد غير مستثمرة بشكل صحيح، لذلك تعتبر سياسات الإصلاح المؤسسي عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث إلى تحقيق الاتي:

- التعرف على أهم ظواهر الفساد وأسبابها في العراق.



- ماهي الآليات المقترحة لإتمام عملية الإصلاح المؤسسي للنهوض بالواقع التنموي في اقتصاد العراقي ؟

- ماهي الاسباب الكامنة وراء تعثر سياسات الإصلاح المؤسسي وعدم بلوغ الاهداف المنشودة؟
مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية، أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ساهمت في تدني مستوى تحقيق أهداف البرامج التنموية في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن مكافحة ظاهرة الفساد والقضاء عليها بكل أشكالها وصورها والحد من انتشارها، سيؤدي إلى تنفيذ برامج التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: بيان أهم أسباب الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقديم الحلول المقترحة لمكافحة الفساد لتنفيذ البرامج اللازمة في تحقيق الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: اعتمد البحث منهجاً استقرائياً وصفيّاً تحليلياً في عرض البيانات والمعلومات الواردة فيه بالاعتماد على إصدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن.

المبحث الاول: سياسات الإصلاح المؤسسي:

تعد سياسات الإصلاح المؤسسي من أهم مكونات إدارة المؤسسات والمنشأة الناجحة لان عملية تحقيق الاهداف تحتاج إلى إدارة مرسومة ومخطط لها وفق منهج حديث ومتطور للاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتوظيفها وفق إدارة متطورة لإشباع حاجات الفرد والجماعة في المجتمع من أجل تحقيق الرفاه والتقدم والرخاء لجميع أفراد المجتمع.

أولاً: مفهوم الإصلاح المؤسسي:

للوصول إلى مفهوم الإصلاح المؤسسي لابد من التعرف أولاً على ما يعزز الدور المؤسسي إذ يمثل مجموعة من الإجراءات والأدوات والأسس التي توضع من قبل أفراد المجتمع للتنسيق فيما بينهم عن طريق رسم أو تحديد سلوك كل فرد ومدى تأثيره على الأفراد الآخرين وهذا يعني مدى قبول الفعل أو السلوك الرسمي للمجتمع أو للأفراد والجماعات تجاه أنفسهم مع الأخذ بنظر الاعتبار التطور المستمر وبشكل تدريجي لهذا السلوك في كافة المجتمعات⁽¹⁾، وبعد التعرف على ما يعزز الدور المؤسسي لابد من التعرف على مفهوم الإصلاح المؤسسي وإن النظريات الحديثة



جاءت في صياغة الإصلاح المؤسسي على أساس تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الجودة والثقافة الحياتية والنظم الاجتماعية والعمل الجماعي والكثير من المداخل التي تحدد مفهوم الإصلاح المؤسسي ومن هذا يمكن تعريف الإصلاح المؤسسي على إنه "هو قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المجتمع مع الرضا التام على المنتجات"⁽²⁾ وهذا يعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال الخدمات التي تقدمها للمجتمع كما ويعرف الإصلاح المؤسسي من قبل باحثين آخرين على إنه "التفوق التنظيمي والابداع الإداري لتحقيق مستويات عالية من الانجازات والتطبيق للعمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية واستغلال الفرص المتاحة من خلال التخطيط المسبق لتقديم الخدمات ذات الجودة العالية وبأقل التكاليف الممكنة وتجنب الأخطاء والعيوب والهدر، ومن خلال هذا التعريف يتبين إن الإصلاح المؤسسي يتصل بعدة جوانب مهمة يمكن توضيحها بما يأتي:

الاول: التحسين المستمر في الاداء للوصول إلى السلوك المطلوب في العمل والعلاقات الاجتماعية.

الثاني: تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل الظروف المحددة للمؤسسة .

الثالث: تمرين الافراد وزيادة قدراتهم وتحقيق أعلى جودة ممكنة وإضافة قيم حديثة من خلال استمرار تنميتهم وزيادة معرفتهم.

الرابع: القدرة على تخمين الجانب المادي أو بمعنى أدق امكانية تقدير الموارد المادية والموارد البشرية للمؤسسة .

الخامس: تقديم وتحقيق الأهداف المطلوبة وفق الغرض المحدد للمجتمع أو وفق الانتاج المطلوب من قبل المؤسسة، وهذا يعني إن الإصلاح المؤسسي يعمل على تغيير التنظيم أو النظام الحالي للمؤسسة مع توفر هيكل مرن يتناسب مع متطلبات الإصلاح والتدريب المستمر للموارد البشرية للمؤسسة.

ثانياً: أهداف سياسات الإصلاح المؤسسي:

إذا ما أرادت الدول من تحقيق الارتقاء والازدهار ومعدلات مرتفعة من النمو من خلال سياسات الإصلاح في ضوء الاستراتيجية الحديثة للتخلص من بعض مظاهر الفساد والمحسوبية والبيروقراطية إذا لم تتمكن من التخلص من جميعها كون سياسات الإصلاح تهدف إلى ما يأتي⁽³⁾:



1. إن سياسات الإصلاح تعمل كمرشد أو أنها تمثل خارطة الطريق للدول وبخاصة النامية منها لتحقيق قفزة تنموية من خلال الاستراتيجية التي تعتمد عليها هذه الدول ولفترات زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل لتحقيق التنمية وإن غياب التخطيط التنموي لسياسات الإصلاح يؤدي إلى غياب المشاركة والمزايا التنافسية بين مختلف القطاعات وبالأخص الاقتصادية منها، وهذا ما يؤدي إلى الركود في اقتصاداتها وعدم قدرتها على تحقيق التقدم والنمو، وهذا يعني إذا ما أرادت الدول النامية من تحقيق النمو فعليها استخدام سياسات الإصلاح من خلال التخطيط المسبق للوصول إلى الأهداف المطلوبة.

2. تحقيق التوازن من خلال قانون إصلاح شامل يستند إلى قواعد جديدة لجعل الدولة تلبى احتياجات المجتمع وتقديم أفضل الخدمات وكذلك تعمل على تنظيم المعاملات بالاشتراك مع القطاع الخاص وخصوصاً فيما لم يكن باستطاعتها إتمامه وحدها أو لغرض تسهيل المهمة والمسؤولية عليها وقد يشمل الإصلاح تغييرات دستورية أيضاً لتحقيق التوازن في مختلف القطاعات في محاولة جادة من قبل جميع الأطراف للوصول إلى تحقيق التنمية للمجتمع في أي دولة نامية .

3. تهدف عملية الإصلاح المؤسسي إلى إعادة هيكلة مختلف مؤسسات الدولة وإدخال التغييرات عليها وإصلاحاً بالاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في المسؤوليات المناطة للدولة على أن يشمل التغيير والإصلاح تقوية دور الدولة عند تقديم وتوفير الخدمات العامة وخصوصاً خدمات البنى التحتية وخدمات الاستثمار في رأس المال البشري وخدمات حماية البيئة وغيرها من الخدمات الضرورية لسد احتياجات المجتمع، وعلى الدولة أيضاً تشجيع الرقابة الذاتية في القطاع الخاص ودعمه ومنحه فرصة المشاركة في عملية التغيير والإصلاح في تقديم هذه الخدمات وبالتالي يؤدي إلى تحقيق النمو والازدهار في كافة المؤسسات الحكومية والمدنية .

4. بذل جهود مكثفة عملية الإصلاح المؤسسي من قبل المجتمع والذي له دوره البارز في تنمية وبناء النظم المؤسسية الحكومية والمدنية الخاصة به وكذلك تمكين القطاع الخاص من إصلاح هياكل المؤسسة وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف القطاعات فيما يتناسب مع الحصول على أفضل الخدمات والوصول إلى التنمية المطلوبة وتحقيق الأهداف.

5. تطبيق الحوكمة في إدارة المؤسسات وصولاً إلى الأسلوب الأمثل في قيادتها وإنجاز المهام على مستوى عالي من الكفاءة.



ثالثاً: التحديات المؤسسية في العراق:

إن وجود المؤسسات يعد ضرورياً لتعزيز عملية التنمية المستدامة أما إذا كانت المؤسسات سلبية العمل فهذا يؤدي الى التدهور الواضح في عملية التنمية وان اغلب المؤسسات في العراق تعاني من ضعف الادارة والروتين الحكومي فيها بسبب عدم استقرار السلطات وعدم استقرار سياساتها وهيكلها التنظيمي الذي يتسم بالقدم وعدم مواكبة التطور العالمي في مجال العمل المؤسسي، وكذلك تكون مركزية السلطة وقلة صلاحيات الادارة المحلية بالإضافة الى الفساد المستشري بين الموظفين في اغلب المؤسسات العامة والخاصة⁽⁴⁾، وتعد المؤسسات محور التغيير الرئيس في اي مجتمع وبخاصة في المجتمعات النامية ومنها العراق لأهميتها الفاعلة في معالجة العجز في القدرات الهشة التي يواجهها المجتمع، لأن المؤسسات القوية تستطيع تلبية احتياجات السكان الايجابية وتطلعاتهم المستقبلية نحو تحقيق النمو المستدام، ومن أهم التحديات المؤسسية التي واجهها العراق في مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء بعد عام 2003 هي :

أولاً: الفساد الاداري والذي يتمثل بالاستغلال السيء للوظيفة من خلال ادارة مؤسسات الدولة من قبل أفراد غير المؤهلين وفقاً للمحاصصة والمحسوبية، إذ يتم استغلال الوظيفة من خلال التوزيع الحزبي والمناطقي وعلى وفق العلاقات السياسية ويكون الحصول على مواقع في الجهاز الوظيفي للأبناء والاقارب بالدرجة الاولى حتى وأن كانوا غير مؤهلين لها، لذلك انتشرت ظاهرة الضعف الاداري والعلمي بين مواقع الموظفين بسبب الابتعاد عن الاسس الموضوعية في إختيار المدراء والمسؤولين وصولاً الى أدنى مستوى وظيفي وكذلك على مستويات التعيين⁽⁵⁾، وهذا أدى إلى انتشار الرشوة العينية والمقنعة والاستغلال والهدر للمال العام وعدم الالتزام بالتعليمات واوامر رؤساء العمل وسوء استعمال السلطة والتزوير والاختلاس، وهناك صور متعددة للفساد الاداري والمالي ويوضح جدول مدركات الفساد الدرجة التي يصل فيها العراق من الفساد من بين دول العالم وكما يأتي.

1. الرشوة: تنتشر ظاهرة الرشوة بين الموظفين في المؤسسات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وتكون ذات قيمة نقدية أو عينية.
2. المحاباة والمحسوبية إذ تستغل المقاعد الوظيفية من قبل أشخاص غير مؤهلين من خلال صلة القرابة والمحسوبية وتحقيق المصالح الشخصية دون وجه حق وهي بذلك تعد من أخطر التحديات المؤسسية واصعبها علاجاً⁽⁶⁾.



3. غياب النزاهة والشفافية في منح العطاءات أو المقاولات بصورة غير شرعية لشركات أو أشخاص تربطهم علاقات ومصالح متبادلة مع كبار المسؤولين أو إحالة العطاءات دون الاعلان عن عنها.⁽⁷⁾
4. وضع اليد على المال العام من خلال الاعفاءات الضريبية والجمركية أو من خلال الحصول على تراخيص دون وجه قانوني لمزاولة عمل معين من قبل الشركات أو الاشخاص.⁽⁸⁾
5. تهريب الاموال العامة بشكل غير قانوني من قبل بعض المسؤولين لاستثمارها أو الحفاظ بها في مصارف خارج العراق.
6. الابتزاز والتزوير إذ يقوم بعض الاشخاص باستغلال المنصب الوظيفي للحصول على الاموال بتبريرات قانونية وإدارية، أو القيام بإخفاء معلومات تخص أشخاص معينين مقابل المال، أو تزوير شهادة دراسية لبعض المسؤولين للحصول على منافع مادية أو معنوية أو قيام بعض الاشخاص بتزوير العملة النقدية.

جدول رقم (1) مستوى الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	التصويت والمساءلة %	فعالية الحكومة %	جودة التشريع %	سيادة القانون %	مكافحة الفساد %
2004	8.42	0.91	3.8	0.6	2.7
2005	9.61	0.98	4.4	1.4	3.9
2006	10.09	0.97	7.35	1.4	2.4
2007	15.86	2.91	7.28	0.47	2.9
2008	16.34	9.22	12.62	1.44	3.3
2009	18	9.56	16.7	1.42	4.3
2010	19.43	10	15.3	2.36	6
2011	18	12	12.79	3.28	11
2012	16.43	13	9.47	3.28	9.4
2013	16.43	13.7	9.47	3.75	7.5
2014	15.76	13.9	8.65	6.7	5.7
2015	17.73	9.61	7.2	5.7	4.8
2016	22.16	9	11	3.84	6.25
2017	20.68	9.61	9.61	4.3	6.7
2018	21.18	9.13	9.61	3.3	7.2
2019	20.76	9.13	9.88	3.4	7.3
2020	20.77	9.17	9.87	3.5	7.4

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على



- صادق طعمة خلف البهادلي، الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 71، بغداد، 2021، ص 11.

يتضح من الجدول اعلاه بدأ الحكم الرشيد بالتحسن بعد عام 2008 ولكن بنسبة بسيطة بسبب الحروب والاضطرابات وزيادة العنف الاجتماعي الطائفي خلال المدة التي سبقتها، لكن بعد ذلك انخفضت مؤشرات الحكم الرشيد في عامي (2014، 2015) بسبب دخول داعش الارهابي للعراق، ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في الاعوام اللاحقة للمدة من 2017 الى 2020 بسبب تحسن الوضع الامني في العراق، ورغم الارتفاع النسبي في هذه المدة لكنها تبقى متدنية بسبب تدني العملية السياسية وفقدان الثقة بعمل الطبقة السياسية في العراق، كما يلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع مؤشر الفساد في مؤسسات الدولة وعدم كفاءتها وسوء استغلال الموارد المالية وانخفاض المؤشرات في الجدول اعلاه تدل على تفشي الفساد وضعف الاداء المؤسسي وسوء استغلال الموارد الذي اثر بشكل سلبي على افراد المجتمع وطبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

7. مخالفة قانون الخدمة المدنية وإضعاف الاداء الاداري عن طريق قيام بعض المسؤولين بتعيين الاشخاص دون الحاجة الحقيقية لهم، وكذلك توفير مقاعد وظيفية لهم دون أن تكون لهم مؤهلات لأشغالها، مما يؤدي إلى ترهل الجهاز الاداري وتضخمه وبالتالي الهدر في المال العام. ثانياً: الفساد الوظيفي والتنظيمي إذ يقوم الموظف أثناء قيامه بواجباته الوظيفية بممارسات تضر بالعمل والنظام الوظيفي، مثل عدم الالتزام بالأوقات الرسمية للعمل أثناء الحضور والانصراف وكذلك التخاذل والتكاسل في تأدية مهامه الوظيفية والتنقل من مكان لآخر لإضاعة المدة المحددة للعمل، أو استغلالها للقيام بأعمال شخصية وعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة بتفشي اسرار العمل وبالنتيجة فإن كل ذلك يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل الى ادنى المستويات⁽⁹⁾.

ثالثاً: الفساد المالي والذي يتمثل بقيام بعض أصحاب المناصب العليا باستغلال مناصبهم لتحقيق ارباح مادية ومعنوية عندما يقومون بالبحث عن طريقة لزيادة ثرواتهم وغالباً ما تكون عن طريق الاستحواذ على المناقصات والعطاءات بصورة غير شرعية والسيطرة على نسبة كبيرة من المال العام، اذ أن بعض المسؤولين يمتلكون شركات خاصة بالإضافة إلى وظائفهم الحكومية، وأن الفساد الذي يقع على المال العام أكثر خطر وتأثير على تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يتم دون الاهتمام بالولاء الوطني والبرامج التي تحقق الازدهار والرفاه لأبناء الوطن، أما فساد اصحاب الوظائف العادية وصغار الموظفين يكون عن



طريق اخذ الرشوة من المواطنين لإنجاز المعاملات لهم أو تسريع مدة إنجازها وعلى عكس ذلك فانهم يقومون بتأخير إنجازها وبالتالي عدم انسيابية العمل وتراكم الأخطاء والهدر في الوقت والمال للمراجعين، وبالتالي فإن الفساد المالي يمثل ظاهرة الاسراف غير المتزن في المال العام وخرق الانظمة والقوانين المالية من أجل تحقيق المصالح الخاصة من خلال استغلال المنصب الوظيفي⁽¹⁰⁾.

الجدول رقم (2) مؤشر مدركات الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي للمدة من (2004-2020)

السنوات	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2004	1.2	129	145
2005	2.2	137	159
2006	9.1	160	163
2007	5.1	178	180
2008	3.1	178	180
2009	5.1	176	180
2010	5.1	175	178
2011	8.1	175	182
2012	8.1	196	176
2013	6.1	171	175
2014	6.1	170	174
2015	5.1	161	168
2016	7.1	166	168
2017	8.1	169	167
2018	8.1	168	170
2019	0.2	162	170
2020	1.2	160	171

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- منظمة الشفافية الدولية، مؤشرات مدركات الفساد لسنوات متعددة.

أن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في عموم أجهزة الدولة وانعدام الشفافية والمسائلة والعدالة وتدني القيم الأخلاقية في اوساط العمل الإداري، الامر الذي ادى بالنتيجة الى تراجع إنتاجية العمل الى ادنى مستوياتها والهدر الكبير في الموارد وتراكم المشاكل وانتشار



البيروقراطية والمحسوبية، وعدم انجاز الاعمال بالوقت والكفاءة وبالشكل الامثل بالإضافة الى الروتين التقليدي المستخدم في انجاز المعاملات والذي يثقل من كاهل المواطن نتيجة التعقيد في الاجراءات المستخدمة والتي لا تواكب التطور العالمي، وتوضح قيم مؤشرات مدركات الفساد ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري وفقاً للجدول أعلاه⁽¹¹⁾.

يتضح من الجدول (2) حصول العراق في عامي 2004 و 2005 على درجة (2.1 و 2.2) وهي اعلى قيمة خلال مدة الدراسة ضمن قيم مؤشر مدركات الفساد واحتل المركز (129 و 137) عالمياً من بين (145 و 159) دولة، ومع تذبذب قيم الفساد صعوداً ونزولاً ليصل مركز العراق في عام 2020 الى درجة (1، 2) من قيم مؤشرات مدركات الفساد عند المرتبة (160) من مجموع (171) دولة، من هذا يتضح ان العراق احتل المراتب الاخيرة ضمن قيم مدركات الفساد لعدد من السنوات على التوالي حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية في عام 2020، وهذا ناتجاً عن التقصير في محاسبة السراق والمفسدين المتسببين في سرقة وهدر المال العام، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات، التي تعمل على مراقبة الاداء المالي والاداري في الاداء الحكومي لكن القصور في مكافحة الفساد اصبح واضحاً لعدم ايلاء الاهمية القصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة، مما شكل كابحاً يعيق عملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: حلول إصلاحية في ظل تنمية مستدامة:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المستمر أو المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص التنموية الحالية ذاتها لأجيال المستقبل مع ضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، في حين إن معهد الموارد العالمية قسم تعريف التنمية المستدامة إلى اربعة مجموعات وحسب التقرير الصادر عن هذا المعهد فقسمها إلى (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي) فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة التخفيض من استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كافة وتقليل نسبة الفقر أو القضاء عليه.



أما من الناحية الاجتماعية فتعني التنمية المستدامة السعي لتحقيق الاستقرار للنمو الديمغرافي من أجل تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع بصورة عامة وللناطق الريفية على وجه الخصوص، كما تعني التنمية المستدامة من الناحية البيئية حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأفضل والأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية ومنع التلوث، ومن الناحية التكنولوجية تعني نقل المجتمع إلى استخدام التقنيات الحديثة في الصناعات للحفاظ على البيئة من الضرر عند استخدام الطرق التقليدية في الصناعات.

يلاحظ مما سبق ذكره إن بعض الاقتصاديين كان تعريفهم للتنمية المستدامة يركز على الجانب المادي أما البعض الآخر فيركز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية أي الجانب الاقتصادي وهذا يعني إن أصحاب التعريف المادي يركزون على استغلال الموارد الطبيعية بصورة لا تؤدي إلى استنزافها أو إلحاق الضرر بها بالطريقة التي لا تؤثر على الأجيال اللاحقة وبالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية عند استخدامها مثل التربة وما تحتويه والمياه وما تضم، بمعنى أن تكون ذات رصيد دائم وقائم عند استخدامها بشكل لا يؤدي إلى حدوث نقص فيها.

إن استخدام التكنولوجيا السائدة في الصناعات القائمة، والجدير بالذكر إن التنمية المستدامة أخذت الحيز الكبير من اهتمام المختصين بشؤون البيئة لأنها متعددة الاستخدامات وذات سعة عالية في التداول ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من تحقيق الأهداف الآتية⁽¹²⁾:

1. الأخذ بنظر الاعتبار عند استخدام الموارد الطبيعية يجب أن لا يتجاوز استخدامها قدرتها على التجديد.

2. تحجيم أو تقليل استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة مع بذل جهود مكثفة لاستبدال هذه الموارد بالموارد الطبيعية المتجددة.

3. يجب أن يراعي المجتمع عند التخلص من المخلفات أن لا تتجاوز قدرة البيئة على استيعابها وبالتالي تؤثر سلباً على البيئة والمجتمع لأن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية بشكل أفضل بالنسبة للمجتمع والبيئة الطبيعية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

ثانياً: تطور التنمية المستدامة:

عند المرور بمراحل تطور التنمية المستدامة لابد من ذكر الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتيا سن ودورهما في صقل وتأسيس مفهوم التنمية المستدامة من خلال عملهما في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وأن التنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية واجتماعية وإنها تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية باعتبارها الجزء الأول أو الجزء



المسيطر أو الاساسي أما الطاقات المادية فينظر لها على إنها فرض من فروض تحقيق التنمية المستدامة، والتي كان ينظر اليها على إنها تحقق الحاجات الضرورية الحالية دون الإهمال أو التفريط بالحاجات المستقبلية أي دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، وبهذه الصورة فهي تهدف لخدمة الفرد والمجتمع والبيئة في الوقت الحاضر دون المساس بحاجات وحقوق الأجيال المستقبلية والأجيال القادمة لذلك فهي توصف بأنها مستدامة⁽¹³⁾، وقد أدى التدهور البيئي المجتمعي مثل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة والتوزيع غير العادل في الثروات بين كافة فئات المجتمع وتردي الوضع الصحي وسوء الخدمات وكثير من المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات بصورة عامة ومجتمعات الدول النامية بصورة خاصة مما يوضح مدى الحاجة الملحة لظهور التنمية المستدامة، وبعد التعرف على الاتجاهات والاضاع المتدهورة في المجتمع قامت الامم المتحدة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية عند عقد مؤتمر عام 1972 في ستوكهولم بوضع برامج تخص القضايا البيئية وكيفية وضع استراتيجية الحفاظ على العالم وبينته وأعد تقرير اللجنة العالمية (لجنة برونتلاند) عن تطوير البيئة والتنمية والتحليل بشكل متزايد للتطوير بين التنمية البشرية والبيئة، إذ أكد تقريرها الحاجة الكبيرة الى استراتيجيات المحافظة على البيئة وتعميم الاهتمام في عمليات التنمية مشيراً الى حاجة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: الاصلاحات المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

للنهوض بالواقع المؤسسي في العراق لابد من تنمية الموارد البشرية وبالخصوص البحث والتطوير والتعليم كونه احد جوانب تنمية راس المال البشري لأنه عمل ابداعي ومنهجي زيادة المعرفة البشرية والثقافة المجتمعية ويتم النهوض بواقع البحث العلمي وحسب ما جاء في المؤتمر العلمي الاول للتنمية الادارية من خلال الاتي⁽¹⁵⁾:

1. دعم البحوث العلمية من خلال تأسيس صندوق دعم الاهتمام بالجامعات ومراكز البحث العلمي وإعطاءها الدور الذي تستحقه في هذا المجال.

2. تنمية القدرات البحثية للطلبة من خلال تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم.

كما يمكن تعزيز التكنولوجيا من خلال تسخير الامكانيات الكبيرة التي توفرها تقنية المعلومات من اجل الوصول الى اهداف مؤسسية تتناسب مع تنمية الازواضع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكما يأتي⁽¹⁶⁾:



- أ. اعتماد الآليات القابلة للاستدامة من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة والمواد الجديدة للبحث والتطوير.
- ب. تحسين أداء المؤسسات واستحداث أنماط مؤسسية جديدة من خلال مدخلات معينة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.
- ج. تعزيز الابتكار وبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا لأن ذلك يمثل وسيلة لزيادة التنافس والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى توليد فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة الفقر.
- د. نقل المجتمع إلى واقع أفضل من خلال وضع الخطط العلمية المدروسة والبرامج الفاعلة التي تهدف إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة مع خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- هـ. تعزيز دور الحوكمة والشفافية وآليات الإدارة الحديثة في العمل المؤسسي.
- و. محاربة البيروقراطية والآليات الانتاجية التقليدية وكافة المعوقات التي تعرقل من انسيابية العمل المؤسسي وتسبب في هدر الموارد والطاقات المتاحة.
- ي. وضع المسؤولين والعاملين في أماكن العمل المناسبة لهم وبحسب قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بدءاً من قمة الهرم وحتى أبسط عامل في أصغر وحدة انتاجية، مما يساهم في رفع مستوى انتاجيتهم ويحسن من نوعية الانتاج ويقلل من التكاليف مع تفعيل نظام الحوافز والغرامات.
- ز. القضاء على الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين ومعالجة حالات البطالة المقنعة في مختلف المؤسسات العامة.

الاقتراحات:

1. رصد حالات الفساد ومحاولة نشرها للرأي العام وفقاً لمبدأ الشفافية.
2. اعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة لمكافحة الفساد والعمل على بناء ثقافة مجتمعية تبين مضاره ومخاطره على المجتمع.
3. اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تعزيز وتقوية الجهات الرقابية والقضائية ووضع حد لعمليات الفساد ومحاسبة المفسدين.



4. تأهيل وتدريب الموارد البشرية وجعلها ملمة بالتطورات والاساليب التكنولوجية وتحسين مستوى الانتاج من خلال تحسين كفاءة موظفي المؤسسات الحكومية ورفع المستوى العلمي لديهم.

المصادر والمراجع:

- 1- رياض بن جليلي، برامج الاصلاح المؤسسي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- 2- رضا ابراهيم المليجي، إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.
- رياض بن جليلي، برامج الاصلاح المؤسسي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- 3- باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، فريدريش إيبرت، عمان، 2020.
- 4- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الولاء، لندن، 2009.
- 5- ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 دراسة: (الاسباب والاثار والمعالجات)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 20، 2012.
- 6- مروان سالم علي، دور الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد دراسة حالة العراق، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، العدد 80، 2020.
- 7- حمد جاسم محمد، عباس سلمان محمد علي، ظاهرة الفساد المالي والاداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، بابل، العدد 3، 2016.
- 8- مؤمل حسين جويسم، أثر الفساد الاداري والمالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المثنى، العدد 3، 2018.
- 9- حمد جاسم محمد، عباس سلمان محمد علي، ظاهرة الفساد المالي والاداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، بابل، العدد 3، 2016.



- 10- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية الاقتصادية، القاهرة، 2014.
- 11- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة : مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015.
- 12- مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها- ابعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- 13- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة : مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015.
- 14- Giorgos Goniadis, Maria Lampridi, introduction to sustainable development, copyright international hellenic university, 2015.
- 15- Barry Dalal clayton, stephen bass, sustainable development strategies, earthscan publications ltd, london, 2002.
- 16- reference guide toun country teams, mainstreaming the 2030 agenda for sustainable development, 2017.